المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/12/2013

اليزمي يؤكد أن نجاح مسارات العدالة الانتقالية يتوقف على هندسة وطريقة إعداد النصوص القانونية المؤطرة لها

أكد إدريس اليزمي رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، يوم الخميس بالرباط، أن التجارب المقارنة، ومن ضمنها التجربة المغربية، أثبتت أن فرص نجاح مسارات العدالة الانتقالية تتوقف إلى حد كبير على هندسة وطريقة إعداد النصوص القانونية المؤطرة لها ،ومدى تطابق هذه النصوص مع المبادئ والمكونات والأهداف الأساسية للعدالة الانتقالية، مشددا على أن هذه الأخيرة «ليست شكلا خفيفا من الإنصاف القضائي، وإنما هي شكل يتكامل مع العدالة القضائية في إطار منظور يستهدف البحث عن الحقيقة، وجبر الضرر والمصالحة وتحقيق ضمانات عدم التكرار».

وذكر اليزمي ، في كلمة خلال افتتاح الندوة الإقليمية حول «دور البرلمانيين في مسارات العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، بأن البرلمانيين يضطلعون بدور أساسي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعدالة الانتقالية التي تتمثل في الاعتراف بوضع الضحايا بوصفهم كذلك، والنهوض بإجراءات الثقة والمساهمة في المصالحة وتثبيت دولة القانون.

وأبرز أهمية استحضار عدد من المخاطر الحقوقية المتعلقة باستعمال آليات من قبيل العفو البرلماني الشامل أو قوانين العزل السياسي، «والتي ينبغي استعمالها بكثير من الاحتياط في مسارات العدالة الانتقالية ضمانا لعدم المس بحقوق الضحايا، وتثبيتا للنتائج المستدامة التي يتوخى الوصول إليها من خلال مسارات العدالة الانتقالية».

وقال إن العدالة الانتقالية تتيح للمجتمعات إمكانية التوجه نحو المستقبل، والانخراط في بناء المؤسسات الديمقراطية وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية والحقوقية لعدم التكرار ولبناء دولة الحق والقانون.

وأشار اليزمي إلى أن الحراك الشعبي الذي عاشته منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والمخاضات الديمقراطية التي ما زالت تعيشها بعض الدول في المنطقة، أظهرت الحاجة الماسة إلى العدالة الانتقالية كآلية ضرورية لمعالجة الماضي لما تتيحه من إمكانيات للضحايا لجبر الضرر ورد الاعتبار .

من جهته ، أكد فرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن المغرب كان سباقا في المنطقة العربية في مجال الإصلاحات الديمقراطية وفي وضع آليات العدالة الانتقالية ، لافتا إلى أن ما راكمته التجربة المغربية يمكن أن يساعد التجارب الناشئة على تجاوز العديد من العقبات التي تعترضها.

وسجل أنه رغم وجود خصوصيات تميز كل تجربة، فإن هناك توجهات عامة ومبادئ أساسية توجه العدالة الانتقالية وتشترك فيها كل التجارب الناجحة عبر العالم، من أبرزها وجود إرادة سياسية حقيقية وصادقة على مستوى الدولة والطبقة السياسية والمجتمع المدني لإحداث التغيير المرتقب، والعمل على كشف الحقيقة حول الانتهاكات والمسؤوليات ، وجبر الضرر بما في ذلك تعويض الضحايا ورد الاعتبار لهم والتصدي لثقافة الإفلات من العقاب، وتوفير ضمانات عدم تكرار الانتهاكات عن طريق الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والسياسية .

وذكر بما للسلطة التشريعية، خاصة في مرحلة التأسيس، من مسؤولية كبيرة وتاريخية في سن القوانين والتشريعات التي تستجيب لتطلعات الشعوب وطموحاتها في بناء دولة القانون والمؤسسات ، وتسمح بالكشف عن حقيقة الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

يذكر أن هذه الندوة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين، بتعاون مع مفوضية الأممالمتحدة السامية لحقوق الإنسان، تهدف إلى تبادل التجارب والخبرات والممارسات في هذا المجال والوقوف عند التحديات المطروحة في ما يتعلق بدور البرلمانيين في مسلسل العدالة الانتقالية، لاسيما في مراحل المشاورات والبحث عن الحقيقة والإعداد للإصلاحات المؤسساتية.

وتعرف الندوة مشاركة برلمانيين وممثلين عن مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وعن القطاعات الحكومية المعنية من عدد من الدول العربية ، وتتركز أشغالها بالخصوص حول العدالة الانتقالية باعتبارها أداة للتحول الديمقراطي وسيادة حكم القانون في أعقاب الربيع الديمقراطي ، ودور ممثلي الشعب في المشاورات الوطنية حول العدالة الانتقالية ، والتدابير التشريعية لإحداث لجان الحقيقة ، وتدابير إقرار المساءلة واعتماد القوانين في مجال العدالة الانتقالية.

http://www.journalmaroc.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A3%D9%86-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7/

خريبكة

انطلاق دورة تكوينية حول «المقاربة الحقوقية والتدبير الإيجابي للنزاعات»

7984/5

انطلقت، مؤخرا، بمدينة خريبكة، أشغال دورة تكوينية تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال – خريبكة لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين والعاملين في مجال حقوق الإنسان، حول موضوع «المقاربة الحقوقية والتدبير الإيجابي للنزاعات».

وتندرج هذه الدورة التكوينية، المنظمة بدعم من مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط، في إطار تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي المرتكزة على محاور ثلاثة هي التربية والتكوين والتحسيس.

وتهدف هذه الدورة، التي تستهدف عددا من القضاة والمحامين ورجال السلطة وعناصر الأمن والدرك الملكي ومفتشي الشغل ومسؤولي المؤسسات السجنية، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، إلى إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان وتقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين في المجال.

وقال الكاتب العام لعمالة إقليم خريبكة سالم زاد، في كلمة افتتاحية، إن تنظيم هذه الدورة التكوينية، التي تتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، تشكل مناسبة متميزة للنقاش والتواصل بين مختلف الفاعلين المحليين في مجال يتطور باستمرار ويعرف تحولات متواصلة تواكب بحث الإنسان عن كل ما يمكنه من تحسين جودة عيشه وسبره لخبايا هذا الكون وما يترتب عنها من حقوق جديدة في بحث مستمر عن الحرية وتحقيق الذات.

وأضاف، في هذه الكلمة التي تلاها نيابة عن عامل إقليم خريبكة عبد اللطيف شدالي، أن التطورات المتلاحقة في مجال حقوق الإنسان مكنت المغرب من تصدر المراتب الأولى على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية والإفريقية في مجال حقوق الإنسان حيث تعتبر التجربة المغربية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان رائدة ويحتذى بها من طرف مجموعة من الدول، مؤكدا أن الاعتراف الدولي للتجربة المغربية يعد ترسيخا واعترافا بالجهود التي تقوم بها مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال النهوض وحماية حقوق الإنسان.

وأبرز أن تنظيم مثل هذه الدورات التكوينية لا يمكنه إلا أن يساهم في تعزيز وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجال مقاربات حقوق الإنسان في شموليتها خاصة إذا تعلق الأمر بالمكلفين بإنفاذ القوانين من مختلف المشارب.

من جهته، قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال – خريبكة علال البصراوي إن الدورة التكوينية تأتي في إطار جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان في النهوض بثقافة حقوق الإنسان على المستويين الوطني والجهوي.

وأضاف أن الدورة، التي تدخل في إطار سلسلة من الدورات التكوينية التي تقوم بها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، تستهدف المكلفين بإنفاذ القوانين بغية ترسيخ ثقافة حقوق الانسان وتعزيز دولة الحق والقانون والممارسة الديمقراطية في مختلف المجالات.

حقوقيون بجهة الرباط في لقاء تواصلي مع جمعيات المجتمع المدني بسلا

جانب من اللقاء التواصلي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط (تصوير)

سلا: عبد الإله عسول

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط القنيطرة (مجموعة الحماية)، السبت 7 دجنبر الجاري بدار الشباب تابريكت، لقاء تواصليا، تحت شعار «دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الإنسان»، مع فعاليات من المجتمع المدني والصحافة المحلية بالمدينة.

اللقاء شكل مناسبة لممثلي اللجنة الجهوية والوسيط، للتعريف بهذه المؤسسات واختصاصاتها، والأدوار التي تقوم بها في رصد وتتبع أوضاع حقوق الإنسان.

وتناول الكلمة في هذا السياق منسق لجنة الحماية، الذي «ذكر فيها بدور المجلس الوطني في مجال حماية حقوق الإنسان، والدور الذي يمكن للجمعيات أن تلعبه في هذا المجال، بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنه الجهوية. بدورها قدمت «محسن زهيرة» عضوة اللجنة عرضا مختصرا تطرقت فيه لـ«الصلاحيات التي أصبحت لدى المجلس الوطني منذ مارس 2011، والمتمثلة أساسا في حماية واحترام حقوق الإنسان، والسهر على رصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان وطنيا وجهويا، وتلقي الشكايات ودراستها ومعالجتها، وزيارة أماكن الاعتقال ومراكز الطفولة والمستشفيات الخاصة بالأمراض العقلية والنفسية، والتنسيق مع السلطات العمومية وغيرها من الاختصاصات لتتطرق بعد ذلك إلى دور اللجن الجهوية في استقبال الشكايات وتتبعها».

أما «نجية غرويط» عضوة اللجنة الجهوية، التي تمثل مؤسسة وسيط المملكة، فقد أعطت عددا من التوضيحات «عن دور الوسيط واختصاصاته في مجال تلقي الشكايات المتعلقة بالنزاعات الإدارية».

وذكر «عبدالرحمان المودني» مسير اللقاء وعضو اللجنة الجهوية وفاعل جمعوي في مجال الإعاقة، بالسياق التاريخي الذي أنشئت فيه الهيآت الوطنية، وأهميتها في ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان، ومدى اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المجتمع المدني، سواء في تركيبة أعضائه أو في جميع أنشطته.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الدعوة إلى خلق شبكة نقابية أورومتوسطية في مجال الهجرة

■ فاطمة بوبكري

47/5/3

شكل منطلق المقاربة الحقوقية والنقابية وكذا الجمعوية، بعدا أساسيا وجوهريا في مقاربة إشكالية الهجرة اليوم، هذا الموضوع الذي صار محط نقاش وانشغال مهمين على المستوى الدولي ولاسيما بلادنا بعدما اقتنع القرار السياسي بوجوب النظر في الأمر نظرة المسؤولية والواقعية، وهي الخطوة التي خطاها المغرب باعتباره هو الآخر أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، بعدما صار يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين الذين يقصدون المغرب للعمل وعددا كبيرا من الطلبة الأجانب ومهاجرين في وضعية غير نظامية، علاوة على هذه التدفقات هناك مجموعات مستقرة منذ وقت طويل.

في هذا الإطار العام وبمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين وتكريما لثلاثة زعماء ورموز تاريخية على المستوى السياسي والاجتماعي وكذا النقابي بإفريقيا والوطن العربي، نيلسون مانديلا، غمر بنجلون و وفرحات حشاد، أثرت المنظمة الديمقراطية للشغل تنظيم ندوة دولية على مدى يومين 18و 19دجنبر الحالي بالرباط في موضوع "إشكالية الهجرة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم"، وهي الندوة التي حظيت بنقاش مستفيض وعناية ومشاركة خاصتين من طرف خبراء حقوقيين وطنيين ودوليين ونقابات عمالية أجنبية وإدارات عمومية معنية بالهجرة.

وقد اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص إدريس اليزمي الذي شارك بدوره في هذا اللقاء، مثنيا على دور النقابات في مقاربة الإشكالية، اعتبر أن السلطات العمومية لايمكنها في إطار اضطلاعها بمهامها، عدم مراعاة المقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأجانب وكذا الالتزامات الدولية للمغرب التي تكرسها مصادقته على مجموع الصكوك الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وبهذا دعا جميع النقابات وجمعيات المجتمع المدني بإمداد المجلس بكل مقترحاتها بخصوص الهجرة من أجل تعاون مشترك و تفعيل حقيقي لكل الحقوق الخاصة بالمهاجرين.إشكالية الهجرة ومن خلال الندوة كشفت بأن الجميع معني بها خاصة بعد الالتفاتة الملكية، التي عكست الإرادة السياسية الفعلية التي فتحت ورشا كبيرا للاشتغال مفتوح على كل الأطراف، ولعل النقاش الذي حظي به موضوع الندوة سمح باستجلاء بعض الأفكار والرؤى التي من شأنها أن تؤخذ بعين الاعتبار، خاصة ونحن في ظرفية خاصة يتخبط فيها المهاجرون عبر العالم من مشاكل جمة.

وقد أظهرت شهادات بعض المهاجرين الأفارقة والفليبينيين بالمغرب، جانبا من المعاناة التي يتخبطون تحت وطأتها، محاولين في ذلك تحفيز وتحريك الجهات السياسية المسؤولة من أجل تحسين وضعية المهاجرين بالمغرب في إطار مقاربة شمولية.

هذا في الوقت الذي عكست فيه شهادات النقابات الدولية المهتمة بالموضوع حجم الإشكالية وانعكاساتها داخل بلدانها، إذ تبين أنها استلهمت العديد من الأفكار من التجربة المغربية السياسية والنقابية في المجال، بغية إيجاد حل للظاهرة الهجرة في صيغتها الإنسانية والتاريخية، بوقع مختلف أكثر حزما ومسؤولية.

وقد خرجت الندوة بمجموعة من التوصيات الهامة، حتى تكون الدولة في خدمة النقابات المشتغلة على الموضوع في إطار التضامن الدولي وسد الثغرات القانونية في هذا الجانب خاصة مدونة الشغل،مع التركيز على خلق شبكة نقابية أورومتوسطية، وفي هذا الاتجاه دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسائل الإعلام، الامتناع عن نشر أي خطاب يحث على عدم التسامح والتمييز إزاء الأجانب، واعتماد المعالجة الصحفية والتحليلات المتوازنة لظاهرة الهجرة مع التركيز على جوانبها الإيجابية.

ادريس لشكر يتهم رئيس حزب 'العدالة والتنمية' ورفاقه بـ 'دعم' اغتيال المعارض عمر بن جلون

قال ادريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (مغربي معارض)، ان عبد الإله بن كيران، رئيس الحكومة المغربية والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، ورفاقه 'دعموا مقتل عمر بنجلون'، الذي حلت الذكرى 38 لاغتياله قبل أيام.

وقال ادريس لشكر اول امس السبت في اجتماع حزبي عقد في شرق البلاد ان عبد الاله بن كيران ورفاقه 'اعترفوا أنهم خرجوا في مظاهرة آنذاك دعما لقتلة عمر بنجلون مطالبين بإطلاق سراحهم، أيام قليلة بعد الجريمة التي اغتالت الشهيد أمام بيت منزله وهو يحاول امتطاء سيارته'، معتبرا أن محرك الجريمة وسببها هي 'فلسفة يتشبع بها بن كيران والإسلاميون، وهي قناعتهم التي ترفض الاختلاف. وقناعة هؤلاء تنطلق من فكر شمولي تعتبر العنف وسيلة لإسكات الصوت الآخر، رغم أسلوب التقية الذي نهجوه منذ البداية، وهو ما تأكد خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة التي بوأتهم الرتبة الأولى'.

وقال لشكر في وقت سابق أنه 'على بعد يومين من الآن، تحل ذكرى اغتيال شهيدنا وقائدنا، عمر بنجلون، الذي أرادت الأيادي الآثمة إسكات صوته، ومن خلاله صوت الاتحاد وصوت النضال والتضحية، فاغتيال عمر كان إشارة واضحة لثقافة هؤلاء الذين يحكموننا اليوم، حيث كشفوا عن أسلوبهم الدموي في الحوار والجدال السياسي والفكري'.

وخاطب لشكر رفاقه قائلا: 'عليكم أن تتذكروا أيها الاتحاديون بأن رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، ووزير الدولة عبد الله باها، خرجا معا في تظاهرة وحملا شعارات مسيئة لشهيدنا عمر وأخرى مساندة لقتلته'.

وربط لشكر في مداخلته بين إسلاميي الحكومة واغتيال بنجلون، النقابي والسياسي اليساري الذي انتخب عضوا في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في كانون الثاني/يناير سنة 1975 وتم اغتياله في 18 من كانون الأول/ديسمبر من نفس السنة.

وصعد لشكر من لهجة انتقاده للتيار الإسلامي المعتدل بعد وصوله للسلطة قائلا: 'خلافنا اليوم مع الإسلاميين، خلاف جذري، لا رجعة فيه، فالصراع معهم أكبر. صراع إيديولوجي وسياسي'.

ووصف لشكر حكومة عبد الإله بن كيران بأنها 'حكومة أضعف بكثير من دستور 1996، فهي لم تستفد من الصلاحيات الواسعة التي منحها إياها دستور 2011 ، مما حولها إلى حكومة عاجزة تنتظر الإشارات لكي تتحرك، فهاهي سنتان تمر من عمر الحكومة ولا نرى غير السراب'.

وصرحت حركة 'الشبيبة الإسلامية'، المتهمة باغتيال بنجلون، قبل أيام أن حزب العدالة والتنمية 'يحاول عرقلة الحل السياسي لعودة الحركة إلى المغرب'. وذلك في بيان موقع باسم حسن بكير، أمينها العام، شرحت فيه أنها تسعى من خلال اتصالاتها مع أصحاب القرار إلى إيجاد حل سياسي لقضيتها، 'وهو الشيء الذي حاولت أطراف الالتفاف عليه باقتراحها حلولا بديلة'، متهمة مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، بكونه أحد هذه الأطراف، وذلك بإعلانه عن خطة تقادم الأحكام في حق بعض المنفيين.

وأضاف البيان 'أن حزب العدالة والتنمية الحاكم قد شعر بخطر عودة حركتنا وقيادتنا إلى الساحة السياسية المغربية فسارع بقطع الطريق على الحل السياسي'.

واعتبرت الحركة أن حل التقادم الذي جاء به وزير العدل وقف في وجه حل ملفاتها بعد أن كانت في طريقها إليه برسالة ادريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي يؤكد فيها أنها (أي: الشبيبة)"داخلة تحت العفو الصادر سنة 1994، وأنه بصدد تفعيل هذا العفو لتيسير عودة المنفيين جميعا، مشيرة إلى 'مخاطر سياسية على مصداقية حزب تلاعب بدعوة الإسلام وتاجر بها وسخرها للأهواء والمصالح الرخيصة'. كما اتهم عبد الكريم مطيع، مؤسس 'الشبيبة الإسلامية' في وقت السابق بن كيران (انضم الأخير إلى الشبيبة سنة 1976 ليصبح من قياداتها، ثم انفصل عنها رفقة آخرين سنة 1981 احتجاجا على طريقة إدارة مرشدها) بتهديده بعدم حل قضية المنفيين إن لم تكف حركته عن انتقاد حزب العدالة والتنمية.

ويذكر أن مطيع غادر المغرب بعد اغتيال بنجلون إلى السعودية ثم إلى ليبيا، ليستقر بعد ذلك في انكلترا عقب سقوط نظام معمر القذافي الذي كان يوفر له الحماية. وقد وافقت السلطات البريطانية في آب/أغسطس الماضي، بعد شهور من وضع مطيع لطلب الإقامة الدائمة فيها، على طلبه باللجوء السياسي. معللة ذلك بعدم استفادة مطيع من العدالة الانتقالية التي عرفها المغرب مباشرة بعد تولي العاهل المغربي محمد السادس للحكم، حيث ما زالت السلطات تحمله مسؤولية اغتيال بنجلون.

http://www.alquds.co.uk/?p=116323

ال CMDH يقاطع قافلة حقوقية بطاطا

أعلن الفرع الإقليمي لـ "المركز المغربي لحقوق الإنسان" بِطاطا، مقاطعته للقافلة الحقوقية، التي حلت يوم الجمعة المنصرم بالإقليم، بتنظيم من **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير**، مشيراً إلى أنها "تندرج في إطار تلميع صورة حقوق الإنسان محليا ووطنيا، وتحاول إضفاء الشرعية على محاولة إلحاق إقليم طاطا بجهة سوس ماسة درعة" .

وأشار بيان صادر عن الفرع الإقليمي –طاطا– لهذا التنظيم الحقوقي، أن قرار المقاطعة يأتي بناءً على الانتماءات الضيقة وغير المنتخبة ديمقراطيا، مستنكراً ما أسماها انتهاكاتٍ يعرفها إقليم طاطا على مستوى الحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتعامل معها هذه اللجنة الجهوية بـ"الصمت واللا مبالاة".

وندد الفرع ذاته كذلك بالمحاولات الرامية إلى إلحاق إقليم طاطا بجهة سوس ماسة درعة ضداً على ما وصفه بالارتباط التاريخي والجغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي لمنطقة طاطا بأقاليم جهة كلميم السمارة، زيادة على شجبه لقرار السلطات المحلية حرمانه من الوصل منذ سنة 2008.

http://hespress.com/permalink/97006.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الصبار يدعو إلى التكتل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام

ن.ي

34013

طالب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، المشرع المغربي بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الجنائي، معتبرا أن المطالبة بإلغاء هذه العقوبة من أهم التوصيات التي أصدرها المجلس.

ووصف الصبار عقوبة الإعدام بكونها «وحشية وتجسد نوعا من التعذيب»، مضيفا أن خطورتها تكمن في كونها تصدر عن البشر، وبالتالي «فهناك إمكانية الخطأ الذي يستحيل التراجع عنه»، حسب الصبار، الذي أشار إلى أن «العالم المعاصر يسير في اتجاه إلغاء العقوبة عبر أنسنة العقوبات الجنائية، حيث تصل العقوبة القصوى في الدول الإسكندنافية على سبيل المثال، إلى 15 سنة على الأكثر».

واعتبر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن «المرتكز الأساسي من السياسة العقابية يغيب في المؤسسات السجنية المغربية، التي تضم عددا من المحكومين بالإعدام في انتظار التنفيذ»، على حد تعبير محمد الصبار دائما. هذا وأضاف المتحدث نفسه، الذي شارك في الاجتماع التأسيسي لشبكة «محامون ضد عقوبة الإعدام»، والذي احتضنته كلية الحقوق السويسي مساء الجمعة الماضية، أن «خطورة عقوبة الإعدام تكمن في كونها نسبية، وبالتالي ففي الوقت الذي قد تعاقب فيه عدد من الدول بها نتيجة جرم معين، تعتبر دول أخرى الجرم من باب الحرية الفردية للإنسان»، يشير الصبار، ضاربا بذلك مثلا لتجريم المثلية في السعودية وإيران والعقاب عليها بالإعدام، في الوقت الذي تعتبرها عدد من الدول الأوربية حرية فردية. وطالب الصبار بموقف صارم تجاه عقوبة الإعدام، داعيا إلى تشكيل تكتلات من أجل مناهضتها، مشيرا إلى مقترح قانون يقضي باستبدال عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد، شريطة ألا يستفيد المحكوم عليه من العفو، وهو المقترح الذي انتقده الصبار، قائلا إنه ليس من العدل حرمان المحكوم «من أمل العفو»، معتبرا أن «أي مجرم له الحق في التماس الرحمة، كما للسلطة التي تمنح العفو الحق في تقديرها».

من جهتها، اعتبرت خديجة الرويسي، منسقة شبكة البرلمانيين ضد عقوبة الإعدام، أن تشكيل هذه الإطارات التي تناهض عقوبة الإعدام «منسجمة مع دفاع المحامين عن العدالة والحركة الحقوقية»، على حد تعبير الرويسي، التي أشارت، في السياق ذاته، إلى أن شبكة البرلمانيين ضد عقوبة الإعدام تضم 210 من ممثلي الأمة يتوزعون بين المعارضة والأغلبية، فيما اعتبرت أن دولة القانون لا تستقيم إلا بإلغاء عقوبة الإعدام، التي تمثل على حد تعبيرها «شكلا ممأسسا للمس بالحق في الحياة»، مضيفة أن «الوقت قد حان للقطع مع مبدأ الانتقام في العقاب، وهو الذي يرتبط بعهود بائدة سادت فيها صور الدفن وقطع الأيدي والأرجل»، تقول الرويسي، مؤكدة أن «الاتجاه العالمي يسير في منحى إلغاء عقوبة الإعدام».

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان تعقد دورتها العادية السادسة

طنجة 22 دجنبر 2013/ومع/ عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان، أمس السبت بمدينة البوغاز، دورتها العادية السادسة التي خصصت لتقديم ومناقشة الحصيلة السنوية للجان الموضوعاتية برسم سنة 2013. كما تم بالمناسبة تقديم الخطوط العريضة لبرنامج عمل جهوي للتدخل في مجال الهجرة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشروع الوطني لإدماج المهاجرين.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أكدت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان، سلمى الطود، أن اللقاء شكل أيضا مناسبة لتقييم عمل اللجنة، التي أنشئت قبل نحو سنتين، على مستوى تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة ومعالجة الشكايات المقدمة من طرف المواطنين التي لها ارتباط بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان وكذا تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة .

كما شكل اللقاء أيضا، حسب ذات المصدر، فرصة لتكييف الخطة الاستراتيجية الممتدة ما بين 2013 و2015 لإعطاء مزيد من الأهمية لظاهرة الهجرة، خاصة التي تهم مواطني دول جنوب الصحراء، وضمان معالجة هذا الملف وفقا لقيم حقوق الإنسان.

وأشارت السيدة الطود إلى أنه تم خلال الدورة تقديم أهداف مشروع "مدارسنا"، الذي يهدف إلى إشراك المواطنين في محاربة أسباب الهدر المدرسي، وتقديم أرضية حول مناهضة العنف في الملاعب الرياضية، فضلا عن عرض برنامج عمل اللجنة لسنة 2014.

وخلال سنة 2013، تلقت اللجنة الجهوية 89 شكاية مختلفة ترتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وكثفت أنشطتها الرامية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز هذه الثقافة خاصة في المؤسسات التعليمية والجامعات.

كما استقبلت اللجنة الجهوية خلال السنة الجارية السيدة جوي نغوزي إيزيلو، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة بالاتجار في البشر، خاصة النساء والأطفال، ومجموعة عمل الأمم المتحدة الخاصة بالاعتقال التعسفي، التي قامت بزيارات ميدانية لمختلف المؤسسات السجنية بجهة طنجة تطوان .

ويذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، التي تم تنصيبها بتاريخ 2 فبراير 2012 ، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل اللجنة، التي يشمل نفوذها الترابي عمالتي طنجة–أصيلة والمضيق– الفنيدق وأقاليم وزان، شفشاون، تطوان، الفحص– أنجرة والعرائش، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

http://www.menara.ma/ar/2013/12/22/941669-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3%D8%A9.html

بلاغ المركز المغربي لحقوق الانسان بطاطا حول قافلة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان باكادير

صحراء نيوز ـ طاطا

بلغ الى علمنا أن "اللجنة الجهوية لحقوق الانسان باكادير " ستنظم قافلة لحقوق الانسان بطاطا أيام 20-21-22 دجنبر 2013 والمغزى طبعا هو تلميع صورة حقوق الانسان محليا ووطنيا وإضفاء الشرعية على محاولة إلحاق اقليم طاطا بجهة سوس ماسة درعة .

وعليه فان الفرع الاقليمي للمركز المغربي لحقوق الإنسان يعلن ما يلي :

ـ تأكيده المقاطعة التامة لهذه اللجنة الجهوية المعينة بناء على الانتماءات الضيقة وغير المنتخبة ديمقراطيا .

ـ استنكاره جميع الخروقات والانتهاكات التي عرفها اقليم طاطا على مستوى الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... والتي تعاملت معها هذه اللجنة الجهوية وكذا المجلس الوطني لحقوق الانسان بالصمت واللامبالاة .

ـ شجبه التضييق والمنع غير القانوني الذي يتعرض له المركز المغربي لحقوق الانسان بإقليم طاطا منذ سنة 2008 والى سنة 2013 من طرف السلطة المحلية ومن خلال حرمانه من الوصل القانوني في تعارض تام مع كل المواثيق الوطنية والدولية ، رغم أن المحكمة الادارية قضت بقانونية وشرعية الفرع الاقليمي .

ـ تنديده بكل المحاولات المكشوفة الرامية الى الحاق اقليم طاطا بجهة سوس ماسة درعة ضدا على الارتباط التاريخي والجغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي لمنطقة طاطا بأقاليم جهة كلميم السمارة .

ـ تصميمه العزم على مواصلة النضال للدفاع عن حقوق الانسان في شموليتها بكل الوسائل المشروعة والتصدي لكل مظاهر البهرجة الهادفة الى التغطية على المشاكل والقضايا الحقيقية لساكنة اقليم طاطا المنسي .

ـ يدعو جميع الهيئات الحرة المناضلة وجميع الفاعلين الشرفاء الى اليقظة والوحدة من أجل الدفاع عن الحقوق الاساسية لساكنة الاقليم .

http://sahranews.com/news8356.html

جريدة الناس

اليزمي يدعو إلى تأسيس آلية تسمح بدخول أي معتقل أو مركز بدون شرط

ليلى العابدي

6513

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة تأسيس آلية تسمح بدخول أي معتقل أو مركز بدون شروط، وتمكين المجلس من ذلك، خصوصا بعد مصادقة الحكومة على البروتوكول الاختياري الدولي ضد التعذيب الذي يخول بتأسيس هذه الآلية.

واعتبر اليزمي، خلال ندوة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية السويسي الرباط الجمعة الماضي، حول «حقوق الإنسان بالصحراء» أن تجربة اللجان الجهوية هي تجربة أولية. مطالبا بفتح نقاش مع اللجان الجهوية، خصوصا أنها تعمل وتناضل يوميا من أجل تطوير العمل الحقوقي بالمنطقة.

وطالب رئيس المجلس المتدخلين بشؤون الصحراء بالتقدم بمشاريع لتنمية الحقوق في الصحراء إلى المجلس الذي يرأسه.

وفي الوقت الذي اعتبر اليزمي أن دور المجلس هو مساعدة بعض الجمعيات للحصول على الترخيص، إلا أنه نبه إلى ضرورة تأطير الآلاف من المواطنين.

وأوضح المسؤول الحقوقي أن نسبة الاحتجاجات بالصحراء أقل من المناطق الأخرى، مشيرا في الوقت ذاته إلى حساسية الاحتجاجات بالصحراء.

وطالب اليزمي بضرورة تنظيم مناظرة وطنية حول التظاهر السلمي، خصوصا أنه لم يعد مقبولا عدم السماح للمواطنين بتنظيم الاحتجاجات. وفي جوابه على ارتفاع وتيرة الاعتقالات بالصحراء، أوضح اليزمي أن نسبة الاعتقالات لم تتجاوز 10 أشخاص هذه السنة، تم اعتقالهم منذ ابريل الماضي بالصحراء وهم يتابعون في حالة سراح، 4 منهم ينحدرون من السمارة، قالوا إنهم لم تتم الإساءة إليهم، في حين أن ستة من العيون قالوا عكس ذلك، مضيفا أن المجلس طالب بتحقيق إداري.

EL ASSIMA Post
العاصمة

غاب **محمد الصبار**، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن حضور ندوة في مدينة بوجدور يومي (السبت) و(الأحد)، كانت مخصصة للتعريف بدور المؤسسات الوطنية والعلمية والمدنية في التعريف بمقترح الحكم الذاتي. واعتذر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في آخر لحظة عن المشاركة، وعوضه محمد سالم سعدون، المدير التنفيذي للمجلس بمدينة العيون.

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان، أول أمس (السبت) بمدينة البوغاز، دورتها العادية السادسة التي خصصت لتقديم ومناقشة الحصيلة السنوية للجان الموضوعاتية للسنة الجارية.

كما تم بالمناسبة تقديم الخطوط العريضة لبرنامج عمل جهوي للتدخل في مجال الهجرة في ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشروع الوطني لإدماج المهاجرين.

وأكدت سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان، أن اللقاء شكل أيضا مناسبة لتقييم عمل اللجنة، التي أنشئت قبل نحو سنتين، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة

813

"دم الميت" و"قرارة الخيط" بوح مر بمأساة إنسانية للمغاربة المطرودين من الجزائر

كشف جمال العثماني في كتاب بعنوان "قرارة الخيط" وسالم مقران في كتاب "دم الميت" (باللغة الفرنسية)، عن مأساة إنسانية عاشا فصولها رفقة أسرتيهما عندما أقدمت الجزائر في سنة 1975 على طرد آلاف المغاربة من أراضيها ل"يواجهوا مصيرهم القاسي ويستأنفوا حياتهم من الصفر".

وتحدث الكاتبان، بمناسبة تقديم مؤلفيهما اليوم السبت بالرباط خلال لقاء تواصلي نظمته الهيئة المغربية لحقوق الإنسان بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمناسبة مرور 38 سنة على عملية الطرد الجماعي التعسفي للمغاربة من الجزائر، عن هول هذه الجريمة التي اقترفتها الجزائر في حق مواطنين مغاربة، ضاربة بعرض الحائط براءة أطفال وعجز نساء وشيوخ أسدوا خدمات جليلة، إلى جانب إخوانهم الجزائريين، من أجل حصول هذا البلد على استقلاله.

ويحكي مقران على امتداد الفصول الستة عشر لكتابه "دم الميت" عن الطريقة التي طرد بها آلاف المغاربة "بدم بارد" من بيوتهم، وعن نهب ممتلكاتهم وتشريد أطفالهم على حين غرة، ما سبب اهتزازات نفسية وعقلية لضحايا هذا الترحيل الجماعي .

ويتذكر مقران، الذي كان عمره آنذاك 21 سنة، الاستقبال الحار الذي لقيه الضحايا ال45 ألف المطرودون من الجزائر لدى وصولهم إلى أرض الوطن، والذي أنساهم مرارة معاملة لا إنسانية تجرعوها في مخافر الشرطة الجزائرية في فصل شتاء بارد قبيل ترحيلهم.

ونفس تجربة الطرد التعسفي، يحكيها جمال العثماني من خلال مؤلفه "قرارة الخيط "، وهو الذي سرقت منه طفولته عندما تعرض بمعية أسرته لترحيل "قاس" قهر البراءة، وأحرق الصورة الطفولية للجيرة الطيبة وللمدرسة.

يقول جمال العثماني "+قرارة خيط+ هو سيرة ذاتية لمنكسر جراء الترحيل ذات شتاء قارس، ولمنتصر لحظة البوح بكلمات طفل سجل في ذاكرته فصول ترحيله بمعية أسرته بطريقة لا إنسانية خلفت في نفسه جرحا غائرا لم يندمل رغم مرور الزمن" .

وحسب العثماني، فإن هذا الطرد التعسفي الذي تعرض له آلاف المغاربة "سيظل نقطة سوداء في جبين الجزائر" .

ورأى المؤلف أن الكتاب مساهمة في "محاربة الصمت"، و"لبنة في صرح تاريخ المغرب والذاكرة الوطنية"، ذاكرة رجال ونساء عاشوا مأساة إنسانية حقيقية، داعيا إلى تكثيف جهود جميع المعنيين بملف المغاربة المطرودين من الجزائر من أجل إيلاء هذه القضية الأهمية التي تستحقها سواء من الزاوية الحقوقية أو على مستوى البحث الأكاديمي.

http://www.zapress.com/node/95026

تقرير أسود عن دور العجزة

حالة من الاستياء تسود **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** من وضعية العجزة في الدور التي تنشئها مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

مصادر عليمة كشفت لـ«اليوم24» أن المجلس يعد تقريرا حول أوضاع دور العجزة ومعاناة شيوخ المملكة. المصادر ذاتها أضافت أن المجلس سجل سوء المعاملة التي يتعرض لها حوالي 3500 مسن يعيشون في حوالي 50 خيرية.

وتتجسد مسؤولية الذراع الاجتماعي للدولة، التي تهيمن على 70 في المائة من دور العجزة، في أنها لا تقوم بمتابعة ما يجري داخل تلك المؤسسات بعد تفويتها للجمعيات العاملة في الميدان الاجتماعي، أو تلك التي تسيرها إدارة التعاون الوطني.

http://www.gharbpress.com/news.php?extend.1441

AL BAYANE

«Le sang du mort» et «Kararat Al Khayt»

Révélations amères d'une tragédie humaine des Marocains expulsés de l'Algérie

1853/14

«Kararat Al Khayt» et «Le sang du mort», deux ouvrages à travers lesquels les écrivains Jamal El Othmani et Salem Moqran mettent en lumière la tragédie humaine qu'ils ont vécue avec leurs familles lorsque les autorités algériennes ont décidé, en 1975, d'expulser des milliers de Marocains, les condamnant ainsi à faire face à une condition douloureuse et à repartir à zéro, ont été présentés ce samedi à Rabat, lors d'une cérémonie organisée par l'Instance marocaine des droits de l'Homme. S'exprimant à l'occasion de cette rencontre, initiée en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) 38 ans après l'expulsion collective et abusive de Marocains qui ont vécu en Algérie pendant des décennies, les deux écrivains ont évoqué l'ampleur de cette injustice commise par l'Algérie à l'encontre de citoyens marocains, faisant fi de l'innocence d'enfants et de l'impuissance de femmes et de vieillards qui ont combattu aux côtés de leurs frères algériens pour l'indépendance de leur pays.

Ainsi, Salem Moqran décrit, à travers les 16 chapitres de son ouvrage, la façon avec laquelle des milliers de marocains ont été expulsés de «sang-froid» de leurs maisons et comment leurs biens ont été spoliés et leurs enfants déplacés soudainement, ce qui a causé pour plusieurs d'entre eux de grands traumatismes psychiques.

Agé à l'époque de 21 ans, Moqran se rappelle toujours de l'accueil chaleureux qui a été réservé dans le pays aux 45.000 Marocains expulsés d'Algérie, une sympathie qui les a aidés à surmonter le sentiment d'amertume dû aux traitements inhumains qu'ils ont endurés dans les postes de police algériens lors d'un hiver glacial en 1975 avant leur déportation.

Son confrère, Jamal El Othmani, relate avec le même sentiment d'amertume, à travers son ouvrage «kararat Al Khayt», comment son enfance lui a été volée lorsqu'il a été, avec sa famille, sévèrement expulsé et comment l'image de l'école, de ses amis d'enfance et de ses bons voisins a été défigurée.

«Kararat Al Khayt», nous dit Jamal EL Othmani, est une autobiographie d'un homme brisé à cause d'une expulsion forcée lors d'un hiver glacial, devenu victorieux le jour où il a révélé, via un langage enfantin, les épisodes de son expulsion de façon inhumaine et qui a laissé en lui une profonde et incurable blessure.

Cette expulsion abusive dont été victimes des milliers de Marocains restera à jamais un point noir sur dans l'histoire de l'Algérie, a-t-il martelé. Selon lui, l'ouvrage apporte une contribution pour briser le silence et constitue une brique dans l'édifice de l'histoire du Maroc et de la mémoire nationale. L'écrivain a appelé à conjuguer les efforts de tous les acteurs concernés par cette question, pour accorder à leur cause l'importance qu'elle mérite, tant sur le plan des droits de l'Homme que sur celui de la recherche académique.

Session

La Commission régionale des droits de l'Homme de Béni-Mellal-Khouribga a organisé à la ville de Khouribga avec le soutien de la fondation de l'Office chérifien des phosphates (OCP), une session de formation sur le thème : "L'approche des droits de l'Homme et la gestion positive des conflits" au profit des responsables chargés de l'exécution des lois.

La session de formation, qui cible plusieurs magistrats, avocats, agents d'autorité, éléments de la sûreté nationale, éléments de la gendarmerie Royale, inspecteurs de travail, responsables d'établissements pénitentiaires, membres de la Commission régionale des droits de l'Homme, a pour objectifs la diffusion des valeurs et de la culture des droits de l'Homme et le renforcement des capacités des acteurs institutionnels et non institutionnels des droits de l'Homme, indique un communiqué des organisateurs

Edition

«Le sang du mort» et «Kararat Al Khayt» :

Révélations amères d'une tragédie humaine des Marocains expulsés de l'Algérie

17227/13

«Kararat Al Khayt» et «Le sang du mort», deux ouvrages à travers lesquels les écrivains Jamal El Othmani et Salem Moqran mettent en lumière la tragédie humaine qu'ils ont vécue avec leurs familles lorsque les autorités algériennes ont décidé, en 1975, d'expulser des milliers de Marocains, les condamnant ainsi à faire face à une condition douloureuse et à repartir à zéro, ont été présentés ce samedi à Rabat, lors d'une cérémonie organisée par l'Instance marocaine des droits de l'Homme.

S'exprimant à l'occasion de cette rencontre, initiée en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) 38 ans après l'expulsion collective et abusive de Marocains qui ont vécu en Algérie pendant des décennies, les deux écrivains ont évoqué l'ampleur de cette injustice commise par l'Algérie à l'encontre de citoyens marocains, faisant fi de l'innocence d'enfants et de l'impuissance de femmes et de vieillards qui ont combattu aux côtés de leurs frères algériens pour l'indépendance de leur pays.

Ainsi, Salem Moqran décrit, à travers les 16 chapitres de son ouvrage, la façon avec laquelle des milliers de marocains ont été expulsés de «sang-froid» de leurs maisons et comment leurs biens ont été spoliés et leurs enfants déplacés soudainement, ce qui a causé pour plusieurs d'entre eux de grands traumatismes psychiques.

Agé à l'époque de 21 ans, Moqran se rappelle toujours de l'accueil chaleureux qui a été réservé dans le pays aux 45.000 Marocains expulsés d'Algérie, une sympathie qui les a aidés à surmonter le sentiment d'amertume dû aux traitements inhumains qu'ils ont endurés dans les postes de police algériens lors d'un hiver glacial en 1975 avant leur déportation.

Son confrère, Jamal El Othmani, relate avec le même sentiment d'amertume, à travers son ouvrage «kararat Al Khayt», comment son enfance lui a été volée lorsqu'il a été, avec sa famille, sévèrement expulsé

et comment l'image de l'école, de ses amis d'enfance et de ses bons voisins a été défigurée.

«Kararat Al Khayt», nous dit Jamal EL Othmani, est une autobiographie d'un homme brisé à cause d'une expulsion forcée lors d'un hiver glacial, devenu victorieux le jour où il a révélé, via un langage enfantin, les épisodes de son expulsion de façon inhumaine et qui a laissé en lui une profonde et incurable blessure.

Cette expulsion abusive dont été victimes des milliers de Marocains restera à jamais un point noir sur dans l'histoire de l'Algérie, a-t-il martelé.

Selon lui, l'ouvrage apporte une contribution pour briser le silence et constitue une brique dans l'édifice de l'histoire du Maroc et de la mémoire nationale.

L'écrivain a appelé à conjuguer les efforts de tous les acteurs concernés par cette question, pour accorder à leur cause l'importance qu'elle mérite, tant sur le plan des droits de l'Homme que sur celui de la recherche académique.

Communiqué du HCR

Carte de réfugié et titre de séjour :

Une nouvelle étape franchie

vers le droit d'asile des réfugiés au Maroc

17227B

Le HCR a émis, à l'occasion de la distrbution des premières cartes de réfugiés par le Bureau des Réfugiés et des Apatrides au Maroc, un communiqué de presse que nous publions ci-après:

"Ce mardi 17 décembre 2013, une étape supplémentaire a été franchie dans la nouvelle politique d'asile progressivement développée et mise en œuvre par le Maroc : le Bureau des Réfugiés et des Apatrides (BRA) a en effet procédé à la distribution des premières cartes de réfugié marocaines à une vingtaine de personnes venant principalement de Côte d'Ivoire, du Congo, d'Irak, de Palestine. Ces personnes avaient été précédemment reconnues comme réfugiées par le HCR et recommandées pour une régularisation de statut par la commission marocaine en charge du dossier.

D'ici quelques semaines, autour de 500 réfugiés disposeront de cette carte et pourront entreprendre les démarches nécessaires auprès des préfectures de police de leur quartier pour obtenir un titre de séjour. Ce titre de séjour leur permettra, entre autres choses, d'avoir accès au marché du travail, aux services publics (éducation, santé, justice, etc.) et de signer un contrat de location. Dès ce mercredi 18 décembre, plusieurs réfugiés munis de leur carte se sont présentés à la préfecture de police de Rabat-Salé pour déposer leur demande de titre de séjour.

Cette étape permettra aux réfugiés de chercher et de trouver un emploi, de contribuer activement à la production de richesse et au bien être du Maroc, de s'intégrer pleinement dans la société marocaine et de reconstruire leur vie en toute dignité et sécurité, après avoir fui la persécution et la violence des conflits armés dans leur pays d'origine.

Le HCR se réjouit de voir le Maroc enregistrer des progrès significatifs dans le domaine de l'asile depuis la décision de Sa majesté le Roi Mohammed VI de valider les recommandations du rapport du CNDH «Etrangers et droits de l'Homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle». Si les défis sont encore nombreux dans l'établissement d'une politique d'asile globale pleinement assumée par les autorités marocaines et respectueuse des engagements du Royaume en la matière, le HCR est confiant dans la volonté et les capacités du Maroc à relever ces défis. Les prochaines étapes incluent notamment une période de transition marquée par le travail conjoint entre le HCR et les autorités, pour ensuite arriver à la définition d'un nouveau cadre législatif, la mise en place des arrangements institutionnels et l'établissement d'une procédure de détermination de statut de réfugié opérationnelle ainsi que le développement et la mise en œuvre d'une politique publique d'intégration.

A l'occasion de cette étape importante, le HCR réitère son engagement aux côtés de ses partenaires marocains pour les appuyer toutes les actions qu'ils entreprendront pour assurer le respect des droits des réfugiés et des demandeurs d'asile au Maroc".

La présidente de la CRDH de Tanger-Tétouan donne une déclaration à la MAP

22 Décembre 2013

La présidente de la CRDH de Tanger-Tétouan, Soulma Taoud, donne, samedi (21/12/13) à Tanger, une déclaration à la MAP, lors de la tenue de la 6ème session ordinaire de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan, marquée par la présentation du bilan de ses commissions thématiques pour l'année 2013.

http://www.map.ma/fr/phototheque/la-presidente-de-la-crdh-de-tanger-tetouan-donne-une-declaration-la-map

La CRDH de Tanger-Tétouan tient sa 6ème session ordinaire

Tanger - La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan a tenu, samedi à Tanger, sa 6ème session ordinaire, marquée par la présentation du bilan de ses commissions thématiques pour l'année 2013.

Cette rencontre a porté aussi sur la présentation et la discussion des grandes lignes d'un programme d'action régional dans le domaine de l'immigration, à la lumière du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de la nouvelle politique nationale en la matière.

Dans une déclaration à la MAP, la présidente de la CRDH de Tanger-Tétouan, Soulma Taoud, a indiqué que cette réunion constitue une occasion pour évaluer le travail de la commission, créée il y a presque deux ans, autant au niveau de la protection des droits de l'Homme et du traitement des plaintes des citoyens relatifs à ce domaine qu'en matière de promotion de la culture des droits de l'Homme.

Cette session ordinaire permettra aussi d'adapter le plan stratégique de la CRDH pour 2013-2015 afin de donner davantage d'importance au phénomène de l'immigration, en particulier celle concernant les ressortissants subsahariens, et garantir le traitement de ce dossier dans le respect des valeurs des droits de l'Homme, a noté Mme Taoud.

http://www.mapexpress.ma/actualite/la-crdh-de-tanger-tetouan-tient-sa-6eme-session-ordinaire/

La caravane des droits de l'Homme fait escale dans la province de Tata

Tata, 22 déc. 2013 (MAP)- La caravane des droits de l'Homme, organisée par **la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir** sous le thème "Les droits de l'Homme : protection, promotion et enrichissement, notre mission", a fait escale, ce week-end, dans la province de Tata.

Cette caravane, déjà passée par les villes d'Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka ait-Baha, vise à faire connaitre la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales et mobiliser les acteurs et partenaires locaux pour consacrer la culture des droits de l'Homme aux niveaux local et régional.

Dans une déclaration à la MAP à cette occasion, le président de la commission régionale des droits de l'Homme à Agadir, Mohamed Charef a indiqué que cette caravane, organisée vendredi et samedi dans la province de Tata, constitue une occasion de nouer le contact avec la société civile et les élus locaux dans le cadre de la consolidation de la politique de proximité, de la dimension régionale de l'action en matière des droits de l'Homme et du travail de terrain entrepris par le CNDH au niveau des régions.

Dans ce sens, il a souligné que le Maroc compte parmi les trois pays pionniers dans le monde en matière de mise en place et de renforcement du rôle des commissions des droits de l'Homme, à côté du Mexique et des Philippines. De son côté, Mme Bouchra Amraoui, cadre au CNDH, a indiqué que cette rencontre offre une opportunité d'échanger les expériences et les expertises et de s'approcher des préoccupations des acteurs locaux liées au développement et aux droits de l'Homme.

Rappelant que le Maroc a franchi des pas important en matière de consolidation de la culture des droits de l'Homme, Mme Amraoui a souligné que le CNDH agit dans un cadre participatif dans le but de renforcer l'édifice démocratique et promouvoir le dialogue sociétal multiple et développer les mécanismes d'action adéquats en la matière. Pour leur part, les acteurs locaux ont salué cette initiative qui a permis de discuter des problèmes et questions qui concernent la province de Tata, dont le manque en infrastructures, notamment dans les domaines médical et éducatif.

Cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du gouverneur de la province de Tata, Abdelkabir Tahoun, des élus et des acteurs civils locaux, a été marqué par la signature d'une convention de partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme et la Commune urbaine de Foum Lahcen, portant sur la promotion de la culture des droits de l'Homme et des valeurs de la citoyenneté. De même, un pavillon des droits de l'Homme a été mis en place pour exposer les ouvrages et publications édités par le CNDH.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/22/941680-la-caravane-des-droits-de-l%E2%80%99homme-fait-escale-dans-la-province-de-tata.html

Le Maroc, pays leader en matière de protection des droits de l'Homme en Afrique (journal nigérien)

Niamey, 20 déc. 2013 (MAP) - Le Maroc est un pays leader en matière de protection des droits de l'Homme en Afrique, souligne un journal nigérien qui se fait l'écho du "choix mérité" du Royaume pour abriter le 2ème Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) en 2014.

Le choix du Maroc pour abriter cette rencontre est la preuve que ce pays est, depuis quelques années, le pays leader sur le terrain de la protection des droits de l'Homme en Afrique, écrit le bihebdomadaire +L'Evénement+ dans son dernier numéro.

Le Maroc a été désigné pour accueillir la 2ème édition du FMDH à l'issue des travaux de la première édition, tenue du 10 au 13 décembre courant à Brasilia, rappelle la publication dans un article intitulé "Choix mérité du Maroc pour abriter les assises de 2014".

Mettant en exergue ce "choix mérité", le journal indique que le Maroc figure parmi les premiers pays de la région à avoir mis en place un fort réseau d'institutions engagées dans la défense des droits de l'Homme, précisant que ces dernières visent à promouvoir et à protéger les droits de l'Homme sur la base des normes internationales en vigueur et des bonnes pratiques qui en découlent.

Citant notamment le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** l'Institution du médiateur, la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, l'Autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination, l'Instance nationale de la probité et de la lutte contre la corruption, l'auteur de l'article relève que ces institutions sont pleinement engagées dans la défense des droits de l'Homme et s'imposent en interlocuteurs fiables dans leurs domaines de compétence.

En somme, ajoute encore la même source, le choix du Maroc constitue également un signe de reconnaissance à l'endroit des autorités marocaines et à SM le Roi Mohammed VI qui a engagé, depuis quelques années, des actions de réforme dans le domaine des droits de l'Homme.

Au vu de l'importance de cette thématique pour le Maroc, c'est une importante délégation qui a représenté le pays au Forum de Brasilia, fait remarquer le journal, précisant que cette dernière a été composée de représentants de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), des partis politiques et des médias, outre des militants des droits humains et victimes des violations du polisario à Tindouf, des parlementaires, des acteurs associatifs, des syndicalistes et des enseignants-chercheurs.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/20/938807-le-maroc-pays-leader-en-mati%C3%A8re-de-protection-des-droits-de-l%E2%80%99homme-en-afrique-journal-nig%C3%A9rien.html

"Le sang du mort" et "Kararat Al Khayt" : révélations amères d'une tragédie humaine des marocains expulsés de l'Algérie

Rabat, 21 déc. 2013 (MAP) - "Kararat Al Khayt" et "Le sang du mort", deux ouvrages à travers lesquels les écrivains Jamal El Othmani et Salem Moqran mettent en lumière la tragédie humaine qu'ils ont vécue avec leurs familles lorsque les autorités algériennes ont décidé, en 1975, d'expulser des milliers de Marocains, les condamnant ainsi à faire face à une condition douloureuse et à repartir à zéro, ont été présentés ce samedi à Rabat, lors d'une cérémonie organisée par l'Instance marocaine des droits de l'Homme. S'exprimant à l'occasion de cette rencontre, initiée en collaboration avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** 38 ans après l'expulsion collective et abusive de Marocains qui ont vécu en Algérie pendant des décennies, les deux écrivains ont évoqué l'ampleur de cette injustice commise par l'Algérie à l'encontre de citoyens marocains, faisant fi de l'innocence d'enfants et de l'impuissance de femmes et de vieillards qui ont combattu aux côtés de leurs frères algériens pour l'indépendance de leur pays.

Ainsi, Salem Moqran décrit, à travers les 16 chapitres de son ouvrage, la façon avec laquelle des milliers de marocains ont été expulsés de "sang-froid" de leurs maisons et comment leurs biens ont été spoliés et leurs enfants déplacés soudainement, ce qui a causé pour plusieurs d'entre eux de grands traumatismes psychiques.

Agé à l'époque de 21 ans, Moqran se rappelle toujours de l'accueil chaleureux qui a été réservé dans le pays aux 45.000 Marocains expulsés d'Algérie, une sympathie qui les a aidés à surmonter le sentiment d'amertume dû aux traitements inhumains qu'ils ont endurés dans les postes de police algériens lors d'un hiver glacial en 1975 avant leur déportation.

Son confrère, Jamal El Othmani, relate avec le même sentiment d'amertume, à travers son ouvrage "kararat Al Khayt", comment son enfance lui a été volée lorsqu'il a été, avec sa famille, sévèrement expulsé et comment l'image de l'école, de ses amis d'enfance et de ses bons voisins a été défigurée.

"Kararat Al Khayt", nous dit Jamal EL Othmani, est une autobiographie d'un homme brisé à cause d'une expulsion forcée lors d'un hiver glacial, devenu victorieux le jour où il a révélé, via un langage enfantin, les épisodes de son expulsion de façon inhumaine et qui a laissé en lui une profonde et incurable blessure.

Cette expulsion abusive dont été victimes des milliers de Marocains restera à jamais un point noir sur dans l'histoire de l'Algérie, a-t-il martelé.

Selon lui, l'ouvrage apporte une contribution pour briser le silence et constitue une brique dans l'édifice de l'histoire du Maroc et de la mémoire nationale. L'écrivain a appelé à conjuguer les efforts de tous les acteurs concernés par cette question, pour accorder à leur cause l'importance qu'elle mérite, tant sur le plan des droits de l'Homme que sur celui de la recherche académique.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/21/940506-le-sang-du-mort-et-kararat-al-khayt-r%C3%A9v%C3%A9lations-am%C3%A8res-dune-trag%C3%A9die-humaine-des-marocains-expuls%C3%A9s-de-lalg%C3%A9rie.html

La CRDH de Tanger-Tétouan tient sa 6ème session ordinaire

Tanger, 22 déc. 2013 (MAP) – La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan a tenu, samedi à Tanger, sa 6ème session ordinaire, marquée par la présentation du bilan de ses commissions thématiques pour l'année 2013.

Cette rencontre a porté aussi sur la présentation et la discussion des grandes lignes d'un programme d'action régional dans le domaine de l'immigration, à la lumière du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de la nouvelle politique nationale en la matière.

Dans une déclaration à la MAP, la présidente de la CRDH de Tanger-Tétouan, Soulma Taoud, a indiqué que cette réunion constitue une occasion pour évaluer le travail de la commission, créée il y a presque deux ans, autant au niveau de la protection des droits de l'Homme et du traitement des plaintes des citoyens relatifs à ce domaine qu'en matière de promotion de la culture des droits de l'Homme.

Cette session ordinaire permettra aussi d'adapter le plan stratégique de la CRDH pour 2013-2015 afin de donner davantage d'importance au phénomène de l'immigration, en particulier celle concernant les ressortissants subsahariens, et garantir le traitement de ce dossier dans le respect des valeurs des droits de l'Homme, a noté Mme Taoud.

La session est également marquée par la présentation du projet +Nos écoles+ qui a pour objectif d'associer les citoyens aux efforts de lutte contre la déperdition scolaire, en plus d'une plateforme pour la lutte contre la violence dans les stades et du programme d'action de la commission pour 2014, a-t-elle souligné.

Au cours de l'année 2013, la CRDH a reçu 89 plaintes diverses en 2013, liées notamment aux droits économiques et sociaux des citoyens, et la commission a multiplié les actions visant à préserver les droits de l'Homme et à promouvoir cette culture, en particulier au sein des établissements scolaires et universitaires. La CRDH a aussi reçu cette année la rapporteuse spéciale des Nations unies sur la traite des êtres humains, en particulier des femmes et des enfants, Joy Ngozi Ezeilo, et le Groupe de travail des Nations Unies sur la détention arbitraire (GTDA), qui a effectué des visites dans des établissements pénitenciers de la région.

La CRDH de Tanger-Tétouan, installée le 2 février 2012, a pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et de recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme qui lui sont adressées. Elle assure également la mise en œuvre des programmes et projets du CNDH, en étroite collaboration avec les acteurs concernés à l'échelon régional. La commission couvre les provinces et préfectures de Tanger-Assilah, M'diq-Fnideq, Ouazzane, Chefchaouen, Tétouan, Fahs-Anjra et Larache.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/22/941628-la-crdh-de-tanger-t%C3%A9touan-tient-sa-6%C3%A8me-session-ordinaire.html

Kiosque : Un rapport accablant sur les maisons de retraites

Le conseil national des droits de l'homme (CNDH) est en train de mettre la dernière touche à un rapport accablant sur les maisons de retraites qui ont été crées dans le cadre du programme national de développement humain (INDH), rapporte le quotidien Akhbar Al Youm dans son édition du week end. Des cas de mauvais traitement ont été enregistrés parmi les 3500 pensionnaires des 50 maisons de retraites ayant fait l'objet de ce rapport, ajoute le quotidien qui rappelle que l'état contrôle 70% des maisons de retraites dont la gestion est confiée à des associations qui relèvent soit de la société civile ou de l'entraide nationale. A suivre !

http://www.toutsurlemaroc.com/kiosque-un-rapport-accablant-sur-les-maisons-des-retraites/?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=kiosque-un-rapport-accablant-sur-les-maisons-des-retraites

Création prochaine au Maroc d'une instance indépendante de contrôle de la torture avec des caméras dans les commissariats

Le Maroc s'apprête à prendre des mesures fermes pour mettre un terme aux pratiques de tortures et à tous les mauvais traitements dans les commissariats et les prisons. La méthode retenue consiste à placer des caméras en ces lieux, pour immortaliser ces moments passés entre les mains de la police ou dans un pénitencier. De plus, une instance indépendante sera mise sur pied pour superviser les traitements infligés aux prisonniers durant leur détention ou garde à vue.

Ainsi, El Hadji Malick Sow, membre de la délégation onusienne pour la supervision des détentions arbitraires, a déclaré avoir reçu des assurances de Driss el Yazami, le président du **CNDH** marocain, quant à la ratification par le Maroc du Protocole additionnel des Nations-Unies sur la lutte contre la torture.« L'année 2014 sera celle de la fin de la torture au Maroc. Les responsables marocains reconnaissent l'existence de pratiques de torture mais insistent sur leur caractère individuel et rejettent le fait que ces pratiques soient une politique de l'Etat« . A cet effet, 30 policiers ont été poursuivis pour avoir exercé de mauvais traitements sur les prisonniers.

Le Maroc avait signé le Protocole international contre la torture, et doit encore le ratifier. Ce document précise que chaque Etat doit mettre en place une instance indépendante de contrôle des pratiques déployées dans les prisons et tous les centres de détention et répondant à des critères internationaux. Cette instance peut effectuer des visites inopinées dans les lieux de détention et, selon le CNDH, les pays qui ont créé ce type d'instance ont vu les mauvais traitements reculer de 80%. Les déclarations des prévenues devront également être fixées en son et image sur caméra.

La délégation des Nations Unies qui était au Maroc la semaine dernière a mis le doigt sur moult défaillances dans les traitements infligés aux prisonniers, dus à la loi antiterroriste que l'ONU demande donc à réviser afin de mettre un terme aux dépassements enregistrés, comme la non vérification des déclarations des prisonniers sur les tortures qu'ils auraient subi lors de leurs interrogatoires et de leurs aveux dans les locaux de la police et de la gendarmerie.

Le ministre de la Justice et des Libertés Mustapha Ramid a répondu que la loi antiterroriste sera révisée et que le Dialogue sur la réforme de la Justice a recommandé d'enregistrer les interrogatoires, sachant que la torture n'est plus une pratique systématique et systémique au Maroc. Ramid ajoute que le Maroc attend que le parlement ratifie le Protocole additionnel pour créer l'instance indépendante chargé du contrôle du comportement des policiers et des gardiens de prison.

Les émissaires de l'ONU ont reconnu avoir été bien reçus par les autorités marocaines qui les ont laissé circuler librement et visiter de manière inopinée des commissariats, où ils ont pu discuter librement, et séparément, avec les détenus. Le Maroc, selon la délégation onusienne, a accompli de réels progrès dans la lutte contre la torture et a reconnu qu'une dynamique sérieuse a été enclenchée pour proscrire les mauvais traitements dans les prisons.

http://www.panoramaroc.ma/fr/creation-prochaine-au-maroc-dune-instance-independante-de-controle-de-la-torture-avec-des-cameras-dans-les-commissariats/?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=creation-prochaine-au-maroc-dune-instance-independante-de-controle-de-la-torture-avec-des-cameras-dans-les-commissariats